

دور المياحة المالية في امتقصاب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

▪ الطالب. براهيمية نبيل
كلية الملوج الإقصادية وعلوج النسيير - عنابة -
جامعة باجي مختار - عنابة-

الملخص:

تعتبر السياسة المالية ، وبكل أدواتها من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، خاصة إذا كانت في إطار سياسة إقصادية كلية، متوازنة ومدروسة، تراعي نقاط قوة الإقصاد الوطني وبالتالي الاستفادة من المزايا التي يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقصى حد ممكن ، خاصة في الصناعات التصديرية ، ومحاولة منها تفادي مثالبه في القطاعات الإستراتيجية.

والجزائر تعمل جاهدة مثلها مثل باقي الدول النامية على تطويع سياستها المالية وخاصة الضريبية منها، لتواكب متطلبات رأس المال المالي الدولي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر ، الإيرادات العامة ، الذفقات العامة ، السياسة المالية ، الإقصاد الجزائري .

Résume :

Les instruments de la politique financière constituent sans nul doute l'un des facteurs déterminants d'attrait des investissements étrangers directs (IDE) au profit du pays hôte. Des lors, il importe par souci d'opportunité, qu'elle puisse être l'émanation d'une approche globale en terme de politique économique équilibrée, fondée sur une vision à long terme. A terme, l'objectif étant de tirer profit des avantages que procureraient les IDE, notamment en instaurant des conditions favorables à l'émergence d'un tissu industriel compétitif sur le plan international.

L'Algérie n'est pas du reste, puisque les intentions sont clairement affichées du cote des pouvoirs publics, comme en témoignent les reformes incitatives mises en œuvre ces derniers années sur les plan financier et sur le plan de la fiscalité

Mots-clés : Les IDE- Recettes publiques-Dépenses publiques-Politique financière-Economie algérienne

Abstract:

There is no doubt that fiscal policy, and all the paraphernalia of the most important determinants of attracting foreign direct investment to the host countries, especially if they are in the context of economic policy in general, balanced and well thought out, taking into account the strengths of the national economy and thus benefit from the advantages offered by foreign direct investment to the maximum extent possible, especially in export industries, and an attempt to avoid the disadvantages in strategic sectors.

Algeria is working hard like the rest of the developing countries to adapt fiscal policy, especially tax ones, to cope with the requirements of the international financial capital.

Key words: foreign direct investment, public revenues, public expenditure, fiscal policy, the Algerian economy

مقدمة:

تحرص معظم حكومات الدول النامية على تنشيط الاستثمار بشكل عام، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص و تسهيل تدفقاته، وذلك بتطبيق سياسات اقتصادية هادفة لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة، و السياسة المالية احد أهم مكونات هذه السياسات فهي تلعب دورا مهما و بارزا في جذب هذه الاستثمارات ، من خلال مختلف أدواتها.

والجزائر من الدول التي كيفت سياستها المالية في إطار الاستفادة من هذه الاستثمارات الأجنبية التي توفر للبلد توليفة متكاملة من رأس المال، التقنية المتطورة، ومهارة العمل، وحدائثة التسيير، والمهارات التسويقية والإدارية و تنمية المشاريع الوطنية.

المحور الأول: الإطار النظري للسياسة المالية:

1- تعريف السياسة المالية:

تمثل السياسة المالية أحد مكونات السياسة الاقتصادية وتعمل الحكومات على تفعيلها وتحقيق أهدافها، فتؤثر على حجم الاستثمارات و تسهل عملية تراكم رأس المال ، ويمكن تعريفها كالتالي :

تعرف السياسة المالية بأنها " برنامج عمل تخططه و تنفذه الدولة مستخدمة فيه السياسات الفرعية الثلاثة للسياسات المالية، والمتمثلة في السياسة الانفاقية، الضريبية و الائتمانية، وذلك لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع"¹.

وتعرف أيضا بأنها " السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام - بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية و الإدارية - و ما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، و هي تتضمن فيما تتضمنه تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، و كذا تكييفاً لأوجه هذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي و دفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني، و تحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل و الثروات"².

2- أنواع السياسة المالية:

2-1- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز: وتكون من خلال الطرق

التالية:

أ - التوسع في النفقات العامة : و تتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية و على المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية.

ب - التسريع في سداد جزء من القروض العامة : حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام.

ت - تخفيض الإيرادات الضريبية : الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

2-2- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: يوجد عدة أساليب

لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية:

أ -زيادة الإيرادات الضريبية : و يستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي.

ب -التوسع في إصدار القروض العامة :و يعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، و يكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا.

ث - الحد من الائتمان المصرفي : ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة احتياطي سعر إعادة الخصم.

3- أهداف السياسة المالية، وأدوارها غير المباشرة:

1-أهداف السياسة المالية: للسياسة المالية كغيرها من السياسات عدة

أهداف تسعى لتحقيقها نذكر من بينها :

1.1. التوازن المالي : ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه .

2.1. التوازن الاقتصادي : و معنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

3.1. التوازن الاجتماعي : و قصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته.

4.1. التوازن العام: وهو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (نفقات الأفراد الاستهلاكية، و الإنفاق الاستثماري، إضافة إلى النفقات الحكومية) وبين مجموع الناتج الوطني .

4- أدوات السياسة المالية :

1.4. الإيرادات العامة: تتمثل في "الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها و أملاكها الذاتية، أو من مصادر

خارجية عن ذلك ،سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و المالية".³

1.1.4. أنواع الإيرادات العامة:

ا. الإيرادات الاقتصادية: تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة ومنها⁴ :

1. إيرادات أملاك الدولة (الدومين): يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة مهما كانت طبيعتها؛ عقارية أو منقولة، وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أم خاصة، وتنقسم ممتلكات الدولة(الدومين) إلى قسمين دومين عام ودومين خاص.

2. الثمن العام: يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة ويمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، مثل خدمات البريد، الكهرباء، المياه... الخ.

ب- الإيرادات السيادية: تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزينة الدولة.

1-الرسوم : كانت الرسوم تحتل في الماضي أهمية كبيرة كمصدر من مصادر الإيرادات، وكانت تأتي مباشرة بعد الدومين، ومع مرور الزمن،

تضاءلت أهمية الرسوم كمصدر للإيرادات العامة تاركة مكان الصدارة للضرائب، ومع ذلك فلا زالت الرسوم تلعب دورا هاما في مالية الهيئات المحلية في معظم الدول الحديثة⁵.

2- الضرائب : تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، لهذا تحتل مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة، ليس فقط باعتبار ما يمكن أن تقدمه من موارد مالية، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية.⁶

ت - الإيرادات الائتمانية (القروض): قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الأموال المطلوبة وفي الوقت نفسه لا يستقطع شيئا من إيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات.⁷

4-2- النفقات العامة: تعرف النفقة العامة على أنها « مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام »⁸ ، كما تعرف كذلك بأنها: "مبلغ من النقد ينفقه شخص عام بقصد أداء خدمة ذات نفع عام"⁹.

4-2-1- تقسيمات النفقة العامة: تنقسم النفقات العامة وفق المعايير

التالية:¹⁰

أ- المعيار الدوري: ويعتمد هذا المعيار تقسيم النفقات إلى نوعين، نفقات عادية و نفقات غير عادية.

ب- **المعيار الإداري:** تبعا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات تبعا للوحدات، والأجهزة الإدارية الحكومية الرئيسة و التي تبشر الإنفاق الحكومي فنجد فيه: النفقات المركزية، و النفقات اللامركزية.

ت- **المعيار الوظيفي:** حسب هذا المعيار يتم تصنيف النفقات العامة تبعا للوظائف و الخدمات التي تضطلع بها الدولة، و لهذا يتم تصنيف هذه النفقات في مجموعات متجانسة تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة. و قد اقترح خبراء الأمم المتحدة تقسيم النفقات العامة وظيفيا إلى خمس مجموعات رئيسية هي : نفقات الخدمات العامة، و الخدمات الجماعية، و نفقات الخدمات الاجتماعية، و نفقات الخدمات الاقتصادية، و نفقات الخدمات غير القابلة للتصنيف.

ث- **المعيار الاقتصادي:** و حسب هذا المعيار تنقسم النفقات العامة إلى: النفقات الجارية، و النفقات الرأسمالية، و النفقات الحقيقية، و النفقات التحويلية.¹¹

4-3- **الموازنة العامة :** تعرف الموازنة العامة بأنها " تقدير مفصل و معتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة"¹²

كما تعرف على أنها " عملية توقع و إجازة لنفقات و إيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، غالبا ما تكون سنة، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية"¹³

من التعريف يتضح أن الموازنة العامة تركز على عنصرين أساسيين هما :
التقدير والاعتماد.

أ- مراحل الموازنة العامة: وتتمثل هذه المراحل في:

مرحلة التقدير: و يقصد بهذه المرحلة تحضير الميزانية عن طري ق تقدير النفقات و كذا الإيرادات.

ب- مرحلة الاعتماد: و المقصود بالاعتماد هو المصادقة على برنامج السلطة التنفيذية وبالتالي إعطاء الشرعية للموازنة العامة.¹⁴

ت- مرحلة التنفيذ: ويقصد بتنفيذ الموازنة العامة تحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة كم حدد في قانون الموازنة.

ث- مرحلة الرقابة: بعد إتمام المراحل الثلاثة السابقة (إعداد، اعتماد، و تنفيذ الموازنة) تأتي مرحلة أخرى ضرورية، و لابد من المرور بها وهي مرحلة الرقابة، و ذلك للتأكد من حسن إدارة الأموال العامة ومن مدى تطابق تقديرات الموازنة مع الموازنة الفعلية .

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

إن التوصل إلى مفهوم دقيق لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، يتعين التطرق إلى أهم التعاريف الواردة بخصوصه ، إضافة إلى ذلك إبراز أهم الأشكال التي يتخذها في الدول المضيفة.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت واختلقت التوجهات والآراء حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، وسوف نأخذ فقط بعض التعريفات كالآتي:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، مع توفر عنصر الإدارة والسيطرة والتأثير في إدارة المشروع لهذا المستثمر.

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):

" الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر، إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي".¹⁵

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة صور من أبرزها :

1-2- الاستثمار المشترك:

يعتبر الاستثمار المشترك بمثابة مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع.¹⁶

2-2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلاً من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية).¹⁷

3- آثار الاستثمار الأجنبي على الدول المضيفة:

3-1- الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة: ويمكن تلخيص أهم الآثار الإيجابية فيما يلي:

1- الأثر على النقد الأجنبي :

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة حصيلة الدولة المضيفة من النقد الأجنبي، فالشركات الأجنبية بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها للحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي وبين مدخراتها، ويتوقف زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي إلى الدول النامية المضيفة على العوامل الآتية:

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار؛
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية؛
- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بالحجم الذي تم تحويله إلى الخارج؛
- حجم المشروع الاستثماري (كبير أم صغير).¹⁸

ب- الأثر على نقل التكنولوجيا

إن الفجوة التكنولوجية أو التخلف التكنولوجي الموجود بين الدول النامية والدول المتقدمة ، يدفعنا إلى تأسيس القضايا الرئيسية التي تمثل محور اهتمام الدول النامية ومن بين هذه القضايا:¹⁹

-الشروط التي تفرضها الشركات المتعددة الجنسيات على نقل هذه التكنولوجيا، وما مدى مناسبة مستوى التكنولوجيا التي تم نقلها إلى الدول المضيفة مع خصائص ودرجة التقدم، وأهداف هذه الدول (قضية الملائمة)؛

- إن الدول المضيفة لا يمكنها أن تحصل على التكنولوجيا دون تكلفة أو حتى بتكلفة منخفضة، فهي ليست بمثابة منفعة عامة يمكن لأي فرد أو شركة استخدامها دون مقابل؛

- إن التنمية التكنولوجية بالدول النامية بدرجة تحقق لها الاستقلال وعدم الاعتماد على الدول الأجنبية، هو الهدف الذي يمثل سببا جوهريا وراء سماحها للشركات المتعددة الجنسيات بالدخول وممارسة أنشطة إنتاجية داخل أراضيها، فتحقيق هذا الهدف يتوقف على مدى استعداد هذه الشركات للإسهام في التنمية التكنولوجية بالدول النامية.

ت- الأثر على العمالة والتنمية الإدارية:

إن فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية يؤدي إلى خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل، مما يقلص من نسب البطالة في البلد المضيف، وتقدر

مصالح الأمم المتحدة أن عدد الوظائف التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات بحوالي 73 مليون وظيفة منها 60% في الدول النامية.²⁰

كما تساهم الشركات الأجنبية بالنسبة للإدارة والتنمية الإدارية بالدول النامية في كثير من المجالات، منها :

- تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم،

- تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة؛

- استفادة الشركات الوطنية من نظيراتها الأجنبية بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد والمحاكاة؛ وكذا برامج التكوين والرسكلة التي توفرها الشركات المتعددة الجنسيات لعمالها.

- العمل على رفع مستوى استعداد الشركات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية بها، حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشركات الأجنبية.²¹

3-2- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

إن تدفقات رؤوس الأموال الدولية يعرض البلدان النامية المضيفة لمتاعب قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي، أو تخلق مصاعب في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والقدرة على المنافسة حتى في السوق المحلي، مما يؤثر سلبا على السياسة الاقتصادية الكلية وبالتالي على السيادة الوطنية.

أ- الأثر على ميزان المدفوعات

يشير معارضو الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن الآثار المباشرة لتلك الاستثمارات على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، قد تكون إيجابية وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، كما تمكن الدولة المضيفة من إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وبالتالي زيادة حصيلة صادراتها، إلا أن تلك الآثار قد تكون سلبية على ميزان المدفوعات في الأجلين المتوسط والطويل نظرا لعدد من الأسباب :

- زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات؛
- هناك المزيد من الضغوط على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسات تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة، خاصة في حالة التكامل الرأسي مع فروعها.²²

ب- الأثر على هيكل السوق المحلي:

تتمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وذلك راجع إما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو أن تلك الشركات التي تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدولة المضيفة التي تكفل لها القيادة السعرية، ولذلك يعتبر من الآثار السلبية التأثير على السوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية

إلى مشاكل في تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدولة المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة، من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات.²³

ت- الأثر على السياسة الاقتصادية ومفهوم السيادة والاستقلال:

يثير المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة، وكذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومة الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، ومن ثم تتعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة إلى ضغوط، و لذا فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الإنقاص من الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة النامية، ولكن بدرجات متفاوتة.²⁴

4- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتركز أهم الدراسات الحديثة على عوامل دفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، حيث أولت أهميتها بالمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدولة المضيفة، وكذا أهمية حجم السوق واحتمالات النمو، غير أن هذه الاستثمارات واستمرار تدفقها إلى الدول النامية يتوقف بالدرجة الأولى على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد، والذي يمكن وصفه بمجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الاستثماري، الذي قد يؤثر سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات .

4-1- السياسات الاقتصادية:

إن توفر بيئة اقتصادية كلية جاذبة للاستثمار وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، كما أنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي، والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة العامة وتقليل العجز التجاري، وعمليات الخصخصة التي أصبحت تشكل عامل جذب مهم جدا للشركات الأجنبية.

إضافة إلى ذلك، فإن قرار توطن الاستثمار الأجنبي مرتبط بحجم السوق واحتمالات النمو، وهذا يتجسد من خلال المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان.²⁵

4-2- الإطار التشريعي والتنظيمي:

تؤثر البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيرا هاما على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل أو زيادة درجة اليقين بالنسبة للمستثمرين المحتملين، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسهولة الإجراءات ووضوحها وعدم نفسي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار، من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة، أدى ذلك إلى جذب الاستثمار

والعكس صحيح، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب أدى ذلك إلى زيادة جذب الاستثمار.²⁶

4-3- التحفيزات المساعدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محددا هاما ورئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنها تساهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر، ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص، مثال ذلك خطوط النقل الحديثة وكل وسائل الاتصالات ذات الكفاءة العالية. إضافة إلى ذلك فإن توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحث والتطوير وتوفير مراكز البحث العلمي، محددا ضروريا لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، إذا يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة.

وهناك حوافز أخرى تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي، والتي لها دورا محدودا في جذب الاستثمار الأجنبي، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار، وتتمثل هذه الحوافز في:

4-3-1- الحوافز المالية والتمويلية:

وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، والإعفاءات الجمركية في الاستيراد والتصدير، زيادة على الإعانات الحكومية المباشرة والائتمان الحكومي المدعم.

4-3-2- حوافز أخرى

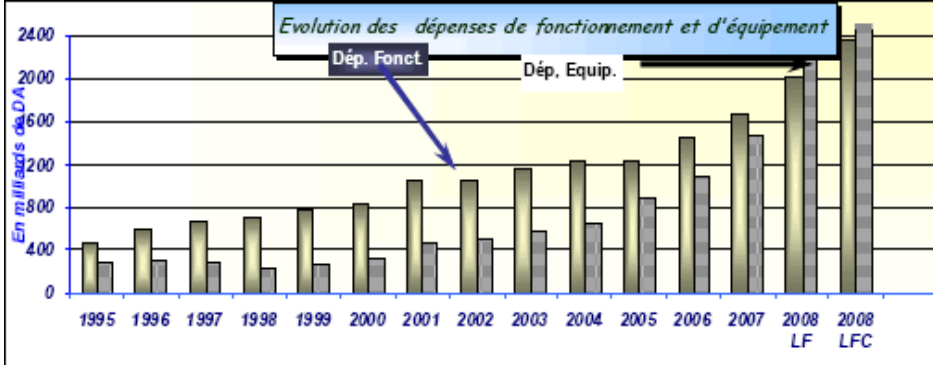
تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي، مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية في مجال مواد الطاقة والاتصالات... الخ.

المحور الثالث: اثر السياسة المالية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1- اثر النفقات العامة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر النفقات العامة إحدى متغيرات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمى المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، و يصنف المشرع الجزائري النفقات العامة إلى نوعين رئيسيين، نفقات التسيير، ونفقات التجهيز.

شكل رقم (01) : تطور النفقات العمومية في الجزائر للفترة (1995 - 2008)



المصدر : سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011 ، ص 168.

من خلال الشكل أعلاه الذي يبين تطور حجم كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر يلاحظ أن كلا النوعين من النفقات شهد ارتفاع محسوسا خلال الفترة 1995-2008 ، و أن نفقات التسيير كانت دائما هي الأعلى بالنظر إلى عدة اعتبارات سياسية واجتماعية و أخرى اقتصادية و ذلك من خلال تحمل الدولة للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، والتعليم والصحة...الخ.

كما عرفت نفقات التجهيز تذبذبا خلال الفترة 1995-2000 و ذلك نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده، إضافة إلى الإجراءات الحذرة التي اتخذت بعد تقلبات سوق النفط خلال 1998 وخلال الثلاثي الأول من سنة 1999 بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لوقف الأشغال الكبرى التي شرع في إنجازها ميدانيا، غير أن هذه الإجراءات لم

تكن ملائمة وبالفعل إذا استؤنفت أشغال مشروع متوقف فإن تكلفته الأولية تتضاعف مرتين وأحسن دليل مترو الجزائر ومطار الجزائر إلى غاية سنة 2008 أين زاد حجم نفقات التجهيز عن نفقات التسيير، و هذا ما يفسر باهتمام الجزائر بالاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، حيث رصدت الجزائر مبالغ ضخمة للتجهيز وتطوير البنية التحتية للمساهمة في جذب الاستثمار من خلال تهيئة المناخ المناسب له .

وابتداء من العام 2000 إلى سنة 2008 حسب الشكل أعلاه يتضح أن نفقات التسيير شهدت نموا مستمرا، و هذا ما يعكس لنا إرادة الدولة و وعيها بضرورة تهيئة البنية التحتية من خلال رصد مبالغ ضخمة لهذا الشأن، و ذلك لأن مثل هذه النفقات ما يجذب المستثمر الأجنبي و يشجعه على الإقبال.

2- اثر الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر على جذب رؤوس الأموال الأجنبية:

لقد تزامن الإصلاح الضريبي بالجزائر لسنة 1992 مع الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الجزائر، و تجسد ذلك من خلال تعديل قوانين الاستثمار التي قامت بإعطاء المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي مجموعة من الامتيازات، كما قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي .

2-1- إجراءات دعم الاستثمار (الحوافز الضريبية) : استنادا إلى المادة التاسعة(9) من الأمر 01-03 قد نص النظام العام على جملة الحوافز

الضريبية و شبه الضريبية و الجمركية المقدمة للمستثمرين، يمكننا إيجازها فيما يلي:

1- مرحلة بدء الإنجاز: يستفيد المستثمر من الحوافز التالية:

أ- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة،

ب- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع و الخدمات؛

ج - الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

أما فيما يخص النظام الخاص، فقد تم منح مزايا لفائدة الاستثمارات التي تتجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، بالإضافة إلى الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، لا سيما عند استخدام تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة و تحمي الموارد الطبيعية و تدخر الطاقة و تفضي إلى تنمية مستدامة، و فيما يلي إيجاز للمزايا الممنوحة:

أ-الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛

ب-تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال؛

ج- تكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

د- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، و ذلك عندما تكون هذه السلع و الخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

2- مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال، تمنح المزايا التالية:

أ- الإعفاء لمدة عشرة سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) و من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة و من الرسم على النشاط المهني (VF) ، و من الدفع الجزافي (TAP) ؛

ب- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

ج- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز و آجال الاهتلاك.

الجدول رقم (01): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2011).

1990	1991	1992	1993	1994	1995	السنوات
40.0	80.0	30.0	0.0	0.0	0.0	الجزائر
5,1 287	8,2 230	5,3 874	2,3 903	7,3 557	9,2 819	الإجمالي العربي
0,207 455	7,154 072	8,165 880	3,223 316	9,255 999	6,342 798	العالم
5,34 853	9,39 833	5,53 075	4,76 738	5,103 379	7,116 207	الاقتصادات النامية
2,75	5,203	1,1 664	1,3 143	3,2 045	7,4 106	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية
3,172 526	3,114 035	2,111 141	8,143 434	1,150 575	2,222 484	الاقتصادات المتقدمة
1996	1997	1998	1999	2000	2001	السنوات
0,270	0,260	6,606	6,291	1,280	9,1 107	الجزائر
2,6 138	5,5 113	1,4 330	7,5 897	7,9 373	0,7 257	الإجمالي العربي
5,487 853	9,706 265	7,1 091 438	6,1 400 540	3,827 617	8,627 974	العالم
3,192 113	4,189 399	7,230 710	0,255 506	1,216 865	0,173 283	الاقتصادات النامية
3,10 349	8,8 121	3,8 607	4,7 038	1,9 511	1,11 260	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية
9,285 390	7,508 744	7,852 120	2,1 137 996	1,601 241	7,443 431	الاقتصادات المتقدمة
2002	2003	2004	2005	2006	2007	السنوات
0,1 065	7,633	9,881	1,1 081	4,1 795	8,1 661	الجزائر

الإجمالي العربي	5.80 476	0.70 489	6 ،47 564	0 ،25 362	3 ،16 570	0 ،7 257
العالم	0،1 975 537	2،1 463 351	1 ،980 727	2 ،744 329	4 ،586 956	8 ،627 974
الاقتصادات النامية	5،574 311	4،427 163	8 ،327 247	0 ،291 866	8 ،190 124	0 ،173 283
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية	1،90 800	4،54 318	0 ،30 854	1 ،30 284	9 ،20 023	1 ،11 260
الاقتصادات المتقدمة	4،1 310 425	3،981 869	4 ،622 625	1 ،422 179	6 ،376 807	7 ،443 431
السنوات			2011	2010	2009	2008
الجزائر			2 571،0	2 264،0	2 746،4	2 593،6
الإجمالي العربي			40 717،4	65 133،2	76 293،6	96 254،3
العالم			1 524 422،2	1 309 001،3	1 197 823،7	1 790 705،7
الاقتصادات النامية			684 399،3	616 660،7	519 225،0	650 016،8
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية			92 162،9	73 754،5	72 386،4	121 040،9
الاقتصادات المتقدمة			747 860،0	618 586،1	606 212،3	1 019 648،0

Source: www.unctad.org/fdistatistics·world investment report2011

www.unctad.org/annextables·

لقد حققت الجزائر خلال السنوات الأخيرة (1990 - 2011) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا وقد تميزت الفترة (1993-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة

تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما اجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و ارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي.

أما الفترة (1996-2000) فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت اغلبها إلى قطاع المحروقات وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة .

أما الفترة ما بعد سنة 2001 فقد تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ب1196 مليون دولار سنة 2001، وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 03/ 01 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة ب1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه، والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار ، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية ، وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001، 2002، 2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات.²⁷

كما استرجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد ذلك مكانته ، ورغم انخفاض الذي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الواردة إلى الجزائر (1178.7 مليون أورو سنة 2007)، إلا أن معدل هذا الانخفاض (% 7.41 لم يكن كبيرا جدا مقارنة بباقي الاقتصاديات العربية والعالمية، ويرجع ذلك إلى كون الاقتصاد الجزائري لا يرتبط كثيرا بالاستثمارات العالمية بقدر ارتباطه بالأسعار العالمية للبتروول، حيث سرعان ما استعادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر نسق التزايد لتحقق الجزائر معدلات إيجابية خلال 2008 و 2009 وتبلغ 2019 مليون أورو سنة 2009 وكان البنك الدولي قد أشار إلى انخفاض حصيلة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2010 حيث بلغت 1418.5 مليون أورو²⁸.

خاتمة:

في الأخير نعتقد أن هناك ارتباط بين متغيرات السياسة المالية ومناخ الاستثمار و ذلك من خلال السياسة الضريبية حيث تلعب الإعفاءات و الامتيازات الضريبية ، دورا في تمييز الأقطار المضيفة للاستثمار الأجنبي بعضها عن بعض، وكذا النفقات العامة فهي الأخرى تعمل على تهيئة المناخ المناسب للاستثمار و ذلك من خلال نفقاتها الوظيفية و نفقاتها التحويلية وكذا نفقاتها الرأسمالية و التي لها التأثير المباشر على الاستثمار وذلك من خلال الإنفاق على البنى التحتية و تنفيذ المشاريع التي من شأنها أن تسهل على المستثمر الأجنبي القيام باستثماره.

والجزائر تعمل من أجل تحقيق المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تهيئة الإطار القانوني و المؤسساتي المرتبط بالاستثمار الأجنبي من خلال مجموع الحوافز و الإعفاءات التي تضمنتها قوانينها، و كذا محاولة إزالة جميع القيود و العراقيل التي من شأنها أن تقف عائقا لتدفق الاستثمار الأجنبي ، و تسمح بتطوير أكثر لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة.

الهوامش والمراجع :

- ¹عاطف وليم أندوراس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية - خلال فترة التحول لاقتصاد السوق - مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2005 ، ص118
- ²هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، ج 2 الموازنة العامة والسياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988 ، ص443
- ³بوزيان عبد الباسط، " دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر ، " 1994-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، الجزائر، 2006/ 2007 ص78
- ⁴إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة: مبادئ المالية العامة ، دار الصفاء للطباعة ، عمان، 2000 ، ص ص 120-124.
- ⁵زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1971 ، ص1.
- ⁶علي لطفى :أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997، ص ص 61-63.
- ⁷محمد عفر، أحمد فريد، الاقتصاد المالية الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1999 ص ص 262-272.
- ⁸مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص50.

- ⁹غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق للنشر، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 187
- ¹⁰المرجع نفسه ، ص ص 190-195.
- ¹¹طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ص ص 27-28 .
- ¹²محمد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة -دراسة مقارنة -، دار الفكر الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، 2007ص 18 .
- ¹³عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 269 .
- ¹⁴منجد عبد اللطيف الخشالي و نوزاد عبد الرحمن الهيتي، اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 147.
- ¹⁵تومي عبد الرحمان: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000، ص 41.
- ¹⁶عبد السلام أبو قحف : السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية،(مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1989) ، ص 34-35.
- ¹⁷نفس المرجع ص 36.
- ¹⁸- عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مكتبة الإشعاع، الطبعة الرابعة، سنة النشر غير مبينة، ص 125.
- ¹⁹ - نفس المرجع ص 125.
- ²⁰ -عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 385.
- ²¹-نفس المرجع ص 386.

²² -إبراهيم حسن العيسوي: مدى واقعة الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية، مؤتمر التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، (بدون ذكر دار النشر)، 1986، ص8.

²³ -محمد زيدان: الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنشغال، نظرة تحليلية للمكاتب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، (بدون دار النشر)، 2004، ص133.

²⁴ -مانويل غيتيان: تأثير التدفقات المالية العالمية على السياسات الاقتصادية، فرصة لإفريقيا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 1999، ص26.

²⁵ -أميرة حسب الله محمد،: "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية"، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2005، ص 36.

²⁶ - نفس المرجع، ص 37.

²⁷ محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008، ص

326

²⁸ -الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2010، ص 01.

²⁹ - سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 168.

30-www.unctad.org/fdistatistics.world investment report 2011
www.unctad.org/annextables